مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

العجز السوفيتي في حل الصراع الارمني الاذري في اقليم ناغورنو كاراباخ(١٩٨٨-١٩٨٩)

زبيدة احمد ناجي حمزة

سلام فاضل حسون

معلومات الورقة البحثية

الكلمات الرئيسية:

الصراع الارمني الأذربيجاني، الاضطرابات السياسية ،النزاع الحدودي ، غلاسنوست، بيرسترويكا

المستخلص باللغة العربية:

تتناول هذه الدراسة سياسة موسكو تجاه القومية الأرمنية خلال أواخر الثمانينيات، وعجزها عن حل النزاع المتصاعد بين أرمينيا وأذربيجان في الفترة بين ١٩٨٨ و١٩٨٩. يركز التحليل على نهج القيادة السوفيتية في التعامل مع المطالب المتزايدة لتقرير المصير في ناغورنو كاراباخ، مقابل كفاحها الأوسع للحفاظ على الاستقرار والوحدة داخل الاتحاد السوفيتي. تستعرض الدراسة كيف أن إصلاحات غورباتشوف ولا سيما سياسة "الشفافية" (غلاسنوست) و"إعادة البناء" بيرسترويكا)، قد غذّت المشاعر القومية بشكل غير مقصود مما خلق بيئة متفجرة في جنوب القوقاز. كما يتم تحليل فشل موسكو في التوسط بشكل فعّال بين الفصائل الأرمنية والأذربيجانية، مع تسليط الضوء على الأحداث الرئيسية مثل الاحتجاجات الجماهيرية، والعنف العرقي، وتزايد انعدام الثقة تجاه سياسات الكرملين. ومن خلال وضع القرارات السوفيتية سياق تراجع سلطتها، تكشف هذه الدراسة عن الدور الحاسم الذي لعبته النزاعات العرقية غير المحلولة في تقويض تماسك الاتحاد السوفيتي وتسريع انهياره

المقدمة

تمثل سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه القومية الأرمنية وفشله في حل الصراع الأرمني الأذري خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ فصلًا حاسمًا في تاريخ السياسة السوفيتية تجاه القوميات. ومع تصاعد التوترات العرقية في أواخر الثمانينيات، واجهت القيادة السوفيتية تحديات متزايدة للحفاظ على الاستقرار داخل جمهورياتها المتعددة الأعراق. وأصبح النزاع حول إقليم ناغورني كاراباخ، وهو منطقة تتمتع بالحكم الذاتي داخل أذربيجان السوفيتية ويشكل الأرمن غالبية سكانها، أحد أبرز بؤر الصراع العرقي في السنوات الأخيرة من عمر الاتحاد السوفيتي، يتناول هذا البحث سياسة موسكو تجاه القومية الأرمنية وتصاعد النزاع بين الأرمن والأذريين خلال الفترة ١٩٨٨ ١٩٨٩ . ويستكشف استجابة القيادة السوفيتية لمطالب الأرمن بضم ناغورني كاراباخ إلى أرمينيا، والإجراءات السياسية والعسكرية التي اتخذت لقمع الحركات القومية، والتداعيات الأوسع لهذه السياسات على سلطة الاتحاد السوفيتي. كما يحلل البحث تردد الكرملين في اتخاذ قرارات حاسمة، والصراعات الداخلية داخل القيادة السوفيتية، وعجز السلطات المركزية عن معالجة المظالم العميقة الجذور لكلا الطرفين، علاوة على ذلك، يدرس البحث كيف اكتسبت الحركة القومية الأرمنية زخمًا خلال هذه الفترة، مستفيدة من ضعف بنية الدولة السوفيتية والانفتاح المتزايد الذي جلبته إصلاحات ميخائيل غورباتشوف. كما سيقيم تأثير السياسات السوفيتية على المسار الطويل الأمد للصراع الأرمني الأذري، بما في ذلك فقدان الاتحاد السوفيتي السيطرة على جنوب القوقاز في نهاية المطاف. ومن خلال تقديم تحليل معمّق لفشل موسكو في إدارة هذه الأزمة، يهدف هذا البحث إلى الإسهام في فهم أعمق للتحديات الأوسع التي واجهها الاتحاد السوفيتي في إدارة سياسته القومية خلال سنواته الأخيرة، ورغم محاولات موسكو للتوسط في الأزمة والحفاظ على سيطرتها على المنطقة، فقد باءت جهودها بالفشل، مما أدى إلى تفاقم التوترات بين الأرمن والأذريين وساهم في تعميق عملية تفكك الاتحاد السوفيتي.

. اولا: سياسة موسكو تجاه الصراع الارمني الاذري ١٩٨٨-١٩٨٩

خصص الكرملين حزمة إصلاحات اقتصادية وثقافية بقيمة ٤٠٠ مليون روبل لإقليم ناغورني كاراباخ، وكان من المقرر استخدام هذا المبلغ لزيادة الناتج الصناعي، وتحسين الإسكان وبناء المدارس، وتعزيز التعليم باللغة الأرمنية، وبناء شبكة جديدة من الطرق، وخاصة بين ستيباناكيرت وأرمينيا عبر زانجيزور. الا ان أرمن ناغورني كاراباخ انتقدوا القرار لسببين. أولاً، كان من المشكوك فيه ما إذا كانت الميزانية السوفييتية ستسمح بالفعل بتوفير الأموال، حيث لم تكن مشاكل الميزانية السوفييتية سراً و ثانياً، كان من المقرر أن يمر تمويل موسكو عبر الحكومة في باكو و التي اعتقدت أن جمهورية ناغورني كاراباخ ستظل جزءاً من أذربيجان ([1]) ومن المهم ملاحظة أن الحركة القومية الأرمنية في أرمينيا وجمهورية التي كانت قيادتها متعاطفة في البداية مع جورباتشوف، أصيبت بالإحباط بعد قرار هيئة الرئاسة وحشدت المشاعر القومية الأرمنية ضد الأمة الأذربيجانية المهيمنة. ومن الواضح أن الحركة القومية الأرمنية أصبحت أكثر عرقية لأن موسكو لم تكن راغبة في سن سياسات تتوافق مع المطالب القوية بالتوحيد. لقد قلل جورباتشوف و ادارته من تقدير قوة المشاعر القومية الأرمنية وبالتأكيد لم يتوقعوا كيف أن الإصلاح سوف يحفز القومية بشكل أكبر[2] و قد ساهم التعامل مع الصراع بين أرمينيا وأذربيجان في وسائل الإعلام السوفييتية في خلق حالة من التمرد في الجمهوريتين، فقد وصفت الصحافة السوفييتية، التي عكست آراء زعامة جورباتشوف، "مقاتلي كاراباخ بأنهم متطرفون قوميون انتهازيون، وعملاء للقوى الأجنبية، وقوى معادية للبيريسترويكا". كما زعمت الصحافة أن "المظاهرات في يريفان كانت من تدبير أعداء خارجيين، ولعل جورباتشوف كان يقصد الشتات الأرمني القوي باعتباره المنظم الخارجي للحركة القومية، ولو أنه كان من الصعب إنكار الدعم المالي والأخلاقي الذي قدمه الشتات لقضية كاراباخ[3]

أصبحت استراتيجية موسكو أكثر وضوحاً عندما زحف الجيش السوفييتي في الثاني والعشرين من آذار، بناقلات جنود مدرعة، إلى العاصمة الأرمنية يريفان لوقف المظاهرات المقررة في السادس والعشرين من آذار وإنقاذ الاتحاد السوفييتي من الانهيار المحتمل. وفي نفس اليوم حظر المجلس الأعلى الأرمني لجنة كاراباخ. وفي خطوة مماثلة، حلت السلطات الأذربيجانية لجنة كرونك التابعة لحزب كاراباخ. وحظرت المظاهرات في كل من أرمينيا وأذربيجان حتى إشعار آخر، ومع مذبحة سومغايت، واللاجئين في أرمينيا وأذربيجان، ونشر الجيش السوفييتي في شوارع يريفان، دخلت حركة كاراباخ مرحلة جديدة باستراتيجية جديدة [٤]

استأنفت لجنة كاراباخ في السابع عشر من أيار ١٩٨٨ نشاطها العام في أرمينيا بتحدي الحظر المفروض على المظاهرات. وأظهر موراديان ورفاقه الثقة والهدوء غير المتمايز في ساحة الأوبرا وحتى عندما فرضت قوات وزارة الداخلية السوفييتية حظر

التجول ومنعت المظاهرات، اذ لم يكتف الناشطون القوميون، الذين اعتلوا المنصة في ساحة الأوبرا في يريفان بالحديث عن القضايا البيئية فحسب، بل تناولوا أيضاً الموضوعات السياسية المتعلقة بالتمثيل الشعبي في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفييتي القادم في حزيران، فضلاً عن الديمقراطية والإصلاح في أرمينيا كما في أماكن أخرى من الاتحاد السوفييتي [5] و أصبح من الواضح أن تسييس الحركة البيئية قد استلزم إدراج قضايا أوسع نطاقاً على جدول أعمالها بدلاً من مجرد قضايا البيئة وتوحيد ناغورني كاراباخ مع أرمينيا، والتي كانت مهيمنة في شهري شباط و اذار. و اقترح فاسكين مانوكيان، وهو ناشط قومي بارز شجعته الآن سياسة البيريسترويكا والغلاسنوست، تشكيل لجنة كاراباخ ذات القاعدة العريضة لقيادة الحركة القومية في أرمينيا. كانت نقطة التحول في لجنة كاراباخ عندما بدأت في توجيه السكان المسيسين حديثًا بعيدًا عن المواجهة مع قوات الأمن السوفييتية من أجل تحقيق مجموعة أوسع من الأهداف السياسية. كانت الحركة التي كانت في البداية بيئية في الشكل أصبحت قومية في المحتوى [6] و بدا الأمر وكأن قيادة جديدة للمعارضة القومية الأرمنية كانت في طور الظهور. عندما أجريت مقابلة مع مانوكيان، أكد على أن: "نحن، الناشطين القوميين، يجب أن نستفيد من التحول السياسي في الاتحاد السوفييتي وأن نكون مستعدين للانخراط في السياسة لإضفاء الطابع الديمقراطي على أرمينيا وإيجاد حل للصراع في ناغورني كاراباخ. "يجب علينا أن نغير استراتيجية الحركة القومية [٧]

شهدت الفترة التي أعقبت شهر تموز مزيداً من إضفاء الطابع المؤسسي على لجنة كاراباخ. فقد أدرك أعضاؤها انهم ذهبوا إلى أقصى حد ممكن في إطار الدستور السوفييتي. وكان دفع هذه القضية إلى أبعد من ذلك يعني المواجهة مع السلطات الشيوعية المحلية وقوات وزارة الداخلية السوفييتية في أرمينيا. وكان الخيار الوحيد هو توجيه القضيه نحو مجموعة أوسع من الأهداف السياسية، وربما الدخول في ساحة السياسة الداخلية والتحول إلى المعارضة السياسية الرسمية. والواقع أن الحركة القومية كانت تمثل دوماً بالنسبة للأعضاء ذوي التوجهات السياسية في لجنة كاراباخ، مثل مانوكيان، أكثر كثيراً من قضايا البيئة والتوحيد. صحيح أن لجنة كاراباخ تبنت استراتيجية طويلة الأجل لإنشاء روابط ثقافية واقتصادية مع جمهورية كاراباخ، الا ان النهضة الوطنية في أرمينيا قد استلزمت على نحو متزايد تشكيل معارضة سياسية للشيوعيين الحاكمين [8]

ونتيجة لذلك، تحولت لجنة كاراباخ في الثامن من آب إلى حركة قومية أرمينية، [٩] بلور برنامجها رؤية الحركة الديمقراطية الأرمينية وحدد دورها السياسي في الجمهورية. وفي نهجها وتنظيمها، أشار القائمون على حركة القوميين الأرمن انه من اهداف الحركة الجديدة تنظيم المسيرات وإلاضرابات، و المشاركة في الانتخابات و شن الحملات من أجل تغيير دستور أرمينيا وبنيتها القانونية. كما دعت الحركة الأرمن إلى استعادة الحقوق الوطنية والرموز التي قمعها الحكم السوفييتي، وإقامة علاقات مع الشتات الأرمني، والدعم الرسمي الأرمني والسوفييتي للحصول على اعتراف الأمم المتحدة بالإبادة الجماعية التي وقعت عام ١٩١٥، وإعلان يومي ٢٤ نيسان و٢٨ ايار عيدين وطنيين، وإيلاء اهتمام أكبر لقضية الأراضي الأرمنية التاريخية، وقبول العلم ثلاثي الألوان لجمهورية أرمينيا في الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٢٠ كرمز وطني، وتوسيع نطاق الحرية للكنيسة الأرمنية واستعادة أسماء الأماكن الأرمنية، كما شدد برنامج الحركة الوطنية الأرمنية على الصحوة الوطنية، التي كانت حاسمة لحملة التوحيد. و شملت الأهداف القصيرة الأجل لمنصة الحركة الوطنية الأرمنية إثارة المخاوف البيئية و الحث على إغلاق محطة الطاقة النووية في ميدزامور ومصنع نايريت للكيماويات [10]

رأت المخابرات السوفييتية التابعه للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي بأن برنامج حركة القوميين الوطنيين الأرمنيين قد وفرت الأساس للنشاط المناهض للسوفييت [11] من خلال التأكيد على أن السلطات المحلية لابد أن تخدم المصالح الوطنية. كما ان برامج الحركة الوطنية قد عرضت استقرار جمهورية أرمينيا السوفييتية الاشتراكية للخطر من خلال الدعوة إلى المظاهرات والإضرابات، علاوة على ذلك ، فإن طرح ذكرى الثامن والعشرين من أيار ١٩١٨ كعيد وطني هو تحد سافر و دعوة إلى إحياء الوعي التاريخي بالجمهورية "البرجوازية" الأرمنية في عام ١٩١٨ [١٢] كما ذكرت المخابرات السوفييتية أن حركة القوميين الوطنيين الأرمنية قد أقامت بالفعل علاقات مع الجبهات الشعبية في جمهوريات البلطيق ، و حاولت إنشاء مؤسسات موازية للجمهوريات التي يسيطر عليها الشيوعيون. كما حشدت حركة القوميين الوطنيين الشعب على أسس وطنية، وهو الأمر الذي قد يهدد العلاقات الوطنية بين شعوب الاتحاد السوفييتي. وعلاوة على ذلك، كانت حركة القوميين الوطنيين، على غرار النموذج الإستوني، توجه نضالها الآن نحو الوصول إلى السلطة السياسية. وعلى هذا فقد اقترحت المخابرات السوفييتية [١٣]

١. إنشاء مجموعة من الأكاديميين والمؤرخين لموازنة النشاط الوطني للحركة الوطنية
٢. استخدام وسائل الإعلام والصحافة لتشويه سمعة الحركة، وتنظيم مسيرات مماثلة لإضعاف الحركة الشعبية.
٣. انتقاد برنامج الحركة القومية العربية في اللجان الفرعية والجماعات الحزبية.
٤. إنشاء منظمة مماثلة تحت سيطرة الحزب الشيوعي، والتي تقتصر مهمتها على تعزيز البيريسترويكا والإصلاح ودراسة المشاكل البيئية [١٤]

في الثامن عشر من أيلول، اندلعت موجة أخرى من الاشتباكات العرقية في إقليم كاراباخ، وهذه المرة في مدينة خوجالي التي يسكنها أذربيجانيون. واشتد المناخ السياسي مع زعم الأرمن أن وصول أعداد كبيرة من اللاجئين الأذربيجانيين من أرمينيا إلى شوشي من شأنه أن يغير التوازن الديموغرافي، وطالب الأرمن بإجلاء هؤلاء اللاجئين إلى أذربيجان، الا ان الأرمن اتبعوا استراتيجية مماثلة بدعوة مئات اللاجئين الأرمن من أذربيجان إلى ستيباناكيرت. ومن ثم، وفي ظل مناخ من التوترات المتزايدة، اندلعت أعمال عنف في خوجالي، مما أسفر عن مقتل ٣٣ أرمنيًا و١٦ أذربيجانيًا. وخوفًا من انتشار العنف إلى قرى أخرى، أعلنت السلطات السوفييتية في المنطقة حالة الطوارئ وحظرت المظاهرات وفرضت حظر التجول [١٥]

ولقد نظر الأذربيجانيون إلى حوادث خوجالي بجدية أكبر [16] ومرة أخرى، خيم شعور بالضعف على سكان القرى المختلطة في شمال كشمير. ولعل العنف العرقي في خوجالي قدم نموذجاً لكيفية اندلاع حرب عرقية في شمال كشمير. فقد هرع الأرمن والأذربيجانيون من القرى المجاورة لإنقاذ مواطنيهم. ولقد حولت حادثة خوجالي، مثل مذبحة سومغايت، الصراع بين شمال كشمير وأذربيجان إلى عداوة عرقية. وأصبح من المشكوك فيه ما إذا كان من الممكن التعامل مع حملة حركة القوميين الأرمن في كاراباخ في إطار الدستور فقط [17]

وفي أوائل كانون الأول ١٩٨٨، أشارت وسائل الإعلام السوفييتية إلى أن الزعماء الشعبيين سوف يُعتقلون ويحاسبون على إثارة العنف. وبدا الأمر وكأن موسكو كانت تخطط لقمع الفوضى في الجمهوريتين وقطع رأس حركة كاراباخ. وفي نهاية المطاف، اعتقلت موسكو بعض نشطاء لجنة كرونك في جمهورية كاراباخ. ولم يكن الوضع أفضل في يريفان، حيث دعا زعماء حركة القوميين الأتراك، الذين تلقوا التهديدات، العمال إلى تعليق إضرابهم حتى إشعار آخر من أجل تجنب أي مواجهة مع وزارة الداخلية السوفييتية، التي انتقلت إلى مواقع في يريفان. وفرضت حظر التجول في يريفان وباكو وكيروفاباد ونخيشيفان لمنع التجمعات المناهضة للسوفييت[18]

ولقد أدت الاشتباكات العرقية أيضاً إلى نشوء مشكلة لاجئين دائمة ومأساوية. فمن خلال الاستخدام الاستراتيجي للعنف، تمكن القوميون العرقيون من تحقيق بعض أهدافهم، ولكن هذا حدث على حساب إجمالي السكان على الجانبين، الذين دفعوا ثمناً باهظاً للغاية في العادة. وعلى هذا فقد أفاد المسؤولون في الجمهوريتين أن عدد اللاجئين الأرمن الذين غادروا أذربيجان بلغ ٣٠,٩٠٧، في حين بلغ عدد اللاجئين الأذربيجانيين الذين غادروا أرمينيا ٥٥,٠٠٠. وبدا أن قِلة قليلة من أي من المجموعتين كانت حريصة على العودة في أي وقت قريب. وبدلاً من ذلك، و بحلول نهاية كانون الأول ١٩٨٨، كانت أغلبية الأرمن الذين بلغ عددهم نحو ٣٠٠,٠٠٠ لاجئ قد غادروا أذربيجان [19]

مع وصول سياسة البيريسترويكا التي انتهجها غورباتشوف الى مرحلة جذرية، أصبحت الانقسامات داخل النخبة السوفييتية أكثر وضوحاً، ويرجع ذلك أساساً إلى خوف المسؤولين الشيوعيين من فقدان مناصبهم وتحميلهم المسؤولية عن كل المظالم السابقة التي ارتكبت ضد غير الروس [20] وقرر مجلس السوفييت الأعلى في الاتحاد السوفييتي عقد انتخابات للحزب الشيوعي الديمقراطي الذي تم إنشاؤه حديثاً في آذار ١٩٨٩. ومن الجدير بالذكر أن ما نشأ في عام ١٩٨٩ كان هيئة موحدة تجتمع في جلسة عامة مرتين في السنة وتنتخب برلماناً عاملاً أصغر حجماً، وهو مجلس السوفييت الأعلى؛ ولم يتم انتخاب ممثلي الجمهوريات بشكل مباشر بل تم ترشيحهم من قبل الهيئات التشريعية المحلية، وبالتزامن مع هذه المرحلة الانتقالية من الاستبداد إلى الديمقراطية كان قلق موسكو بشأن "التداعيات الجيوسياسية السلبية إذا تحققت المطالب الأرمنية، مما أدى إلى سياسة "التسوية" التي بدأت بمحاولات لتهدئة الموقف دون الاعتراف بمشكلة القوميات العامة، واستمرت من خلال تقديم سلسلة من الإصلاحات، تلاها سيطرة عسكرية محدودة، وانتهت بوضع ناغورني كاراباخ في ١٢ كانون الثاني ١٩٨٩ تحت حكمها المباشر [21] و كان من المقرر أن يدير أركادي فولسكي (Arkady Volsky) ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، الذي ترأس لجنة إدارة خاصة مكونة من تسعة أعضاء، ناغورني كاراباخ بصلاحيات استثنائية ومعالجة مطالب كلتا الدولتين، و قد تجاوز هذا الترتيب لإدخال المزيد من الحكم الذاتي إلى المنطقة المسؤولين الأذربيجانيين

الذين فقدوا سلطتهم في ناغورني كاراباخ، و جرى تنفيذ فصل تدريجي للمنطقة عن السيطرة الأذربيجانية، على الرغم من أن ناغورني كاراباخ ظلت بحكم الأمر الواقع تحت السيادة الأذربيجانية. و التقى فولسكي مع أعضاء لجنة كاراباخ للحفاظ على الهدوء والسعي إلى حل أكثر ديمومة للصراع.[22]

ولم تقتصر المطالب بالسيادة على شمال كراسنودار فحسب. ففي أوائل عام ١٩٨٩ كان الوضع معقداً للغاية في جورجيا أيضاً، حيث طالب أغلب الجورجيين "بسيادة أكبر من موسكو". فضلاً عن ذلك، جددت الأقلية الأبخازية حملتها من أجل الانفصال عن جورجيا و نظمت الجبهات الشعبية في ليتوانيا وإستونيا إضرابات ومظاهرات ضد "الوصاية الروسية". وطالبت بأن تصبح اللغتان الليتوانية والإستونية اللغتين الرسميتين في الجمهوريات. وعارضت حركات وطنية ديمقراطية مماثلة في أوكرانيا وبيلاروسيا ومولدوفا "كل أشكال الترويس" التي حاولت تحقيق السيادة الحقيقية [23] وفي شباط ١٩٨٩ قام جورباتشوف بزيارة غير متوقعة إلى أوكرانيا للتقليل من شأن النهضة الوطنية الجديدة التي كانت جارية. وفي خطابه "اعترف علناً بقلق موسكو بشأن العواقب المحتملة للاضطرابات في أوكرانيا". وقال أيضاً إن "آثار أزمة كوريا الشمالية كانت محسوسة في جميع أنحاء الاتحاد السوفييتي". وأكد كذلك أنه إذا "اندلعت الفوضى" في أوكرانيا، فإن "إعادة الهيكلة ستفشل وسوف يتفكك النسيج الكامل للاتحاد السوفييتي [٢٤]

ثانيا : التحول السياسي ١٩٨٩

وقد بدأت مرحلة رئيسية أخرى من "التحول السياسي في الداخل والخارج" والتي كان لها تأثير هائل على المجتمع السوفييتي في النصف الأول من عام ١٩٨٩ مع الحملة من أجل أول انتخابات شبه حرة للحزب الشيوعي الديموقراطي، واستمرت في الأشهر الأخيرة من نفس العام مع انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية، وكان لهذه الأحداث تأثير عميق على الرأي العام في الاتحاد السوفييتي وكانت حاسمة في إدخال التعددية في السياسة السوفييتية [٢٥]

وفي هذا السياق، لم تكن لجنة كاراباخ قد خططت بوضوح لخارطة طريق إلى السلطة. ووجدت حركة القوميين الأرمن بشكل عام وأنصار لجنة كاراباخ بشكل خاص أنفسهم الآن "يسبحون جنبًا إلى جنب مع التيار الرئيسي للتغيير في الاتحاد السوفييتي". ومع ذلك، لم يتوقف النشاط السياسي العام. والواقع أن انتخابات الحزب الديمقراطي المسيحي الذي تم إنشاؤه حديثًا قدمت قدم نقطة تجمع أخرى لأنصار لجنة كاراباخ. وقد تم ترشيح عدد من أعضائها من قبل لجان شعبية، على الرغم من رفض السلطات السوفييتية الجمهورية وضعهم على ورقة الاقتراع. وفي ١٩ أيار، أُغلقت المصانع في يريفان نتيجة للمظاهرات الضخمة لدعم أعضاء لجنة كاراباخ المسجونين [26]

ولقد شهدت الانتخابات شبه الحرة الأولى للحزب الشيوعي الديمقراطي، والتي جرت في آذار ١٩٨٩ هزيمة العديد من المسؤولين الشيوعيين ونجاح بعض الديمقراطيين، على الرغم من أن الشيوعيين احتلوا ما يقرب من ٤٠٠ مقعد من إجمالي ٢٢٥٠ نائباً في الحزب الشيوعي الديمقراطي، ومن السمات اللافتة للنظر أن مرشحي الجبهة الشعبية نجحوا في عدد من الجمهوريات غير الروسية، وخاصة في دول البلطيق. وعلاوة على ذلك، وجد العديد من المثقفين السوفييت، الذين دعوا إلى التغيير الجذري ولعب هذا الدعم دوراً رئيسياً في نجاحهم. وعلى الرغم من أن غالبية أعضاء الحزب الشيوعي الديمقراطي المنتخبين حديثاً كانوا مسؤولين في الحزب، فإن آثار "النقاش والانقسام الذي انتشر في المجتمع السوفييتي" أثرت على تفكيرهم بمعنى أن "الحزب الشيوعي الديمقراطي لم يعد قادراً على إدارة شؤون البلاد، و كان جورباتشوف نفسه قد أخبر النواب الذين كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي عشية المؤتمر الأول أنه "لن يُتوقع منهم أن يتحدثوا أو يصوتوا وفقًا لخط الحزب ولكنهم أحرار في التعبير عن آرائهم الخاصة [27]

كان انعقاد المؤتمر الأول للحزب الشيوعي في أيار ١٩٨٩ خطوة مهمة في عملية التحول. فقد "فتح المتحدثون في المؤتمر الأول آفاقاً جديدة لحرية التعبير العامة". كما حطمت المناقشات القوية، التي بثت على الهواء مباشرة، موضوعات محظورة مثل "زعماء الحزب، والكي جي بي، وسياسة القوميات، وسلوك الجيش السوفييتي". ومع ذلك، أدان بعض النواب دور الحزب الشيوعي في المجتمع السوفييتي، وطالب نواب جمهوريات البلطيق بالاستقلال. وكان هذا بمثابة تحد واضح للحدود القائمة للدولة السوفييتية[28]

لقد انعقد المؤتمر الأول للحزب الشيوعي الديموقراطي على خلفية الاحتجاجات الوطنية في جورجيا ومولدوفا وأوزباكستان، والمظاهرات الحاشدة في يريفان وناغورني كاراباخ، والضغوط المتزايدة في جمهوريات البلطيق. وبصرف النظر عن المداولات حول قضية القوميات، افقد عترف جورباتشوف بأن "قيادة الحزب في بداية إعادة الهيكلة لم تدرك تماماً ضرورة مراجعة سياسة القوميات"، وأن هذا الفشل "أدى إلى تأخير حل عدد من المسائل العاجلة، ومع

ذلك، فقد فشل في الإشارة إلى جوهر مشكلة القوميات وألقى باللوم على الآخرين فيما كان يحدث في الاتحاد السوفييتي. وقال **إن "السخط الطبيعي على الأمور الاقتصادية والاجتماعية قد تراكم** [٢٩]

كان الخطاب الأكثر بروزاً من نصيب أندريه ساخاروف ، الفيزيائي النووي، الذي وضع الخطوط العريضة لـ "مرسوم السلطة" الذي دعا إلى إلغاء "الحق الدستوري المكفول للحزب الشيوعي في الدور القيادي المنصوص عليه في المادة السادسة من دستور الاتحاد السوفييتي لعام ١٩٧٧، ولا شك أن هذه الدعوة الثورية سعت إلى تغيير العلاقة بين المركز والجمهوريات حتى تتمكن الجمهوريات من رفض القوانين التي يفرضها المركز عليها. وعلاوة على ذلك، سعى "مرسوم السلطة" إلى تصفية سلطة الأبارتشيكي أي المسؤولين المتفرغين في الحزب الشيوعي. ويبدو أن جورباتشوف أراد مناقشات حرة وتسامح مع انتقادات الديمقراطيين الراديكاليين، مثل ساخاروف، من أجل تحديد توقيت إلغاء المادة السادسة، كانت إحدى المهام الأكثر أهمية التي كلف بها المؤتمر الأول للحزب الشيوعي الديموقراطي انتخاب مجلس السوفييت الأعلى. وكانت الحرية الممنوحة للجمهوريات غير الروسية في تقديم مرشحيها للانتخابات سبباً في ضمان عدد كبير من المنتقدين الصريحين من أرمينيا وجورجيا وجمهوريات البلطيق لإبداء آرائهم، و قد كان هذا مهمًا بشكل خاص لأنه كان له تأثير على الديمقراطيين الروس وغير الروس ومنحهم المزيد من الزخم لتحقيق الديمقراطية ومتابعة المصالح الوطنية [٣٠]

وبالإضافة إلى التحول السياسي في الاتحاد السوفييتي، شهدت الأشهر الأخيرة من عام ١٩٨٩ إزاحة الأحزاب الشيوعية عن السلطة في أوروبا الشرقية. فبعد تنصيب أول حكومة غير شيوعية في بولندا في آب ١٩٨٩ وحكومة متعددة الأحزاب في المجر، أزاح التغيير الأنظمة الشيوعية في ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا ، وكان الارتباط بين التحول داخل الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية هو أن شعوب الاتحاد السوفييتي تمكنت من متابعة انهيار الأنظمة الشيوعية، التي كانت دولاً أعضاء في حلف وارسو، على شاشات التلفزيون السوفييتي، واحدة تلو الأخرى دون أي تدخل عسكري من جانب الجيش السوفييتي لإنقاذها. وعلى هذا النحو، أقامت شعوب الاتحاد السوفييتي ارتباطاً "بين مصائبها والحكم الشيوعي، وعلى هذا فقد اعتقد غير الروس عموماً والأرمن في شمال كوسوفو على وجه الخصوص أن نضالهم من أجل إحداث التغيير الديمقراطي وتحقيق الاستقلال أصبح أكثر واقعية على نحو متزايد وأنهم الآن قادرون على تعبئة دولهم لتحقيق هذه الأهداف [31]

ولقد أدى انهيار الحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية إلى تسريع وتيرة تحول السلطة من حكم الحزب إلى حكم الدولة في الاتحاد السوفييتي. ولقد كان هذا هو الوقت المناسب بالنسبة لجورباتشوف للمضي قدماً في المزيد من التغييرات المؤسسية، والتي شجعتها المظاهرات الحاشدة ضد المادة السادسة في المدن الروسية في كانون الأول ١٩٨٩ و كانون الثاني ١٩٩٠ , و الفترة من الخامس إلى السابع من شباط ١٩٩٠ وافقت الجلسة الكاملة للجنة المركزية على تعديل المادة السادسة من الدستور السوفييتي لإنهاء الاحتكار الدستوري للحزب للسلطة السياسية في الاتحاد السوفييتي. وقد أكد على هذا المؤتمر الحزبي الديمقراطي في الرابع عشر من آذار. ولقد ساهم الاجتماعان اللذان عقدا في شباط آذار ١٩٩٠ في إنشاء نظام رئاسي جديد. ومن المؤكد أن تحول السلطة السياسية في المركز سوف يؤثر على الشرعية الضعيفة بالفعل لمسؤولي الحزب في الجمهوريات غير الروسية. وبدا الأمر وكأن فترة من الديمقراطية الحقيقية كمكان للتغيير سوف تتبع ذلك [32]

وبعد انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، قررت موسكو تغيير سياستها في ناغورني كاراباخ ، وبعد أن عجزت عن استعادة النظام وإيجاد حل سياسي مقبول من الطرفين، ألغت موسكو لجنة فولسكي وأعادت ناغورني كاراباخ إلى السيادة الأذربيجانية المباشرة، اذ انها لم تكن ترغب في فرض قرار من المركز. والواقع أن مرسوم جورباتشوف الصادر في الثامن والعشرين من تشرين الثاني حث المجلس الأعلى الأذربيجاني على حل مشكلة ناغورني كاراباخ في إطار قانوني ودستوري متوافق مع التحول السياسي والمؤسسي الذي كان يجري على مستوى الاتحاد ، وعلاوة على ذلك،أكد جورباتشوف أن الحكومة الأذربيجانية يجب أن تنفذ التدابير اللازمة لمنح المنطقة وضع الحكم الذاتي الحقيقي. الا ان هذا لم يحدث.

الخاتمة

١. أظهرت موسكو تردداً واضحاً في اتخاذ قرارات حاسمة لحل الصراع الأرمني الأذري. حاولت الحكومة السوفيتية تحقيق توازن بين الطرفين، لكنها فشلت في تقديم حلول فعالة، مما أدى إلى استمرار الأزمة.
٢. لم تتمكن الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قدمها غورباتشوف، وخاصة البيريسترويكا من معالجة التوترات القومية العميقة. وبدلاً من تخفيف الصراع،

أدت هذه الإصلاحات إلى تصاعد النزعة القومية لدى الأرمن والأذريين على حد سواء.

٣. حاولت الحكومة السوفيتية فرض تغييرات إدارية مؤقتة وتعيين مسؤولين جدد، ونشر القوات الأمنية لاستعادة النظام. ومع ذلك، فشلت هذه الجهود في السيطرة على الاضطرابات المتزايدة أو منع اندلاع المواجهات العنيفة.

٤. تسبب غياب التدخل الفعال من موسكو في تصاعد العنف، مما أدى إلى احتجاجات جماهيرية، واشتباكات عرقية، وتزايد العداء بين الأرمن والأذريين، وهو ما جعل الوضع يخرج عن السيطرة السوفيتية.

٥. كشف الصراع الأرمني - الأذري ١٩٨٨-١٩٨٩ عن ضعف قبضة الاتحاد السوفيتي على جمهورياته. وأبرزت العجز عن التعامل مع النزاعات القومية تراجع نفوذ السلطة المركزية السوفيتية في القوقاز.

٦. شكل فشل موسكو في حل الصراع الأرمني الأذري إحدى العلامات المبكرة على انهيار الاتحاد السوفيتي. وأسهم العجز عن احتواء التوترات العرقية المتزايدة في مختلف الجمهوريات في تفكك الاتحاد السوفيتي في السنوات اللاحقة.

المراجع

1. Gurbanov, Geysar. "Nagorno-Karabakh Conflict: The Golden Apple of Discord or a Toy That, Two Have Failed to Share." Europe's Next Avoidable War: Nagorno-Karabakh. Ed.,Michael Kambeck, Sargis Ghazaryan. New York: Palgrave Macmillan, 2013
2. Croissant Michael The Armenia-Azerbaijan Conflict: Causes and Implications. Westport, CT; London: Praeger Publishers.1998
3. Deletroz, Alain.Nagorny Karabakh: Put' k Miru Lezhit Cherez Referendum." International Crisis Group. 31 October 2005
4. Fuller, Liz. Armenian President Meets with EU Commissioner." Radio Free Europe/Radio Liberty Newsline 9(199). 21 October.2005
5. Yale ,Furguson, H. and Richard W. Mansbach. The Elusive Quest Continues: Theory and Global Politics. Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.2003
6. Dougherty, James E. and Robert L. Pfaltzgraff. Contending Theories of International Relations. New York: Harper Collins Publishers. 1990
7. Freedman, Robert O. "Russia and Iran: A Tactical Alliance." SAIS Review 17(2): 93-109.1997
8. James DeTemple,Military Engagement in the South Caucasus." Joint Force Quarterly magazine, 1070, 2001
9. Black, J.L.Vladimir Putin and the New World Order: Looking East, Looking West. Lanham, MD: Rowman and Littlefield PublisheVla2004.
10. Allison, Roy.Russia and the New States of Eurasia." In Contemporary Russian Politics, ed. Archie Brown. Oxford; New York: Oxford University Presst2001
11. Abel, David. Turkey Poised to Play a Greater Role in Europe." Defense Week 0273-3188. 15 November.1999.
12. Donaldson, Robert H. and Joseph L. Nogee. The Foreign Policy of Russia: Changing Systems, Enduring Interests. Armonk, New York; London: M.E. Sharpe.2002
13. Jim Bodgener, Central Asia: Turkey's Balancing Act." Middle East Economic Digest 36(11): 31-32. 20 March.1992
14. Michael Sturmer &Blackwill, Robert D. Allies Divided: Transatlantic Policies for the Greater Middle East. Cambridge, MA: MIT Press.1997
15. Peter Balakian,The Burning Tigris: The Armenian Genocide

and America's Response. New York: HarperCollins.2003
16. Bessmertnykh, Aleksandr. ›Experts Critique Russian Foreign Policy." Editorial. Current Digest of Post Soviet Press 45(1): 1993,
17. Carley, Patricia. 1998. "Nagorno-Karabakh: Searching for a Solution." A United States Institute of Peace Roundtable Report. Washington, DC: United States Institute of Peaceo1998
18. Tor ukkvoll,Arming the Ayatollahs: Economic Lobbies in Russia's Iran Policy." Problems of Post-Communism 49(6): 2002
19. Aivazian Armen.Possible Solutions to the Nagorno-Karabagh Problem: a Strategic Perspective." In The Making of Nagorno-Karabagh: From Secession to Republic, ed. Levon Chorbajian. New York: Palgrave.2001
20. Chorbajian, Levon, Patrick Donabedian, and Claude Mutafian, The Caucasian Knot: The History and Geopolitics of Nagorno-Karabagh. London: Zed Books.1994
21. Cornell, Svante E.Turkey and the Conflict in Nagorno-Karabakh: A Delicate Balance." Middle East Studies 34(1):1998
22. Peter Rutland,Democracy and Nationalism in Armenia,Europe-Asia Studies,Vol. 46, No. 5 , Published By: Francis &,Taylor Ltd.(1994)
23. Brian Caterino‹Perestroika's Last Stand‹PS: Political Science and Politics‹Vol. 43, No. 4 ‹Published By: American Political Science Association (October 2010)
24. Zbigniew Brzezinski and Samuel P. Huntington‹Cincinnatus and the ApparatchikWorld PoliticsVol. 16, No. 1 Published By: The Johns Hopkins University Press(Oct., 1963)
25. Croissant, Michael P. 1998. The Armenia-Azerbaijan Conflict: Causes and Implications. Westport, CT; London: Praeger Publishers.1998
26. DeTemple, James.Military Engagement in the South Caucasus." Joint Force Quarterly 1070-0692:2001
27. DeBardeleben, Joan. Russian Politics in Transition. Boston; New York: Houghton Mifflin Company.1997
28. Paul Goble,Coping with the Nagorno-Karabakh Crisis." The Fletcher Forum of World Affairs 16(2):1992
29. Knutsen, Torbjorn. A History of International Relations Theory. Manchester, New York: Manchester University Press.1997
30. Iulia Shevchenko,Ministerial Turnover in Russia, 1990-2004,Europe-Asia Studies,Vol. 57, No. 3 (May, 2005)
31. Keohane, Robert and Joseph Nye S. Power and Interdependence. Glenview, II: Scott, Foresman.1989
32. Ivanov, Igor.The New Russian Identity: Innovation and Continuity in Russian Foreign Policy." The Washington Quarterly 24(3):2001

المستخلص باللغة الانكليزية

This study examines Moscow's policy towards Armenian nationalism during the late 1980s and its inability to resolve the escalating Armenian-Azerbaijani conflict between 1988 and 1989. The analysis focuses on the Soviet leadership's approach to managing the rising demands for self-determination in Nagorno- Karabakh, juxtaposed with its broader struggle to maintain stability and unity across the Union. The research explores how Gorbachev's reforms, particularly glasnost and perestroika, inadvertently fueled nationalist sentiments, creating a volatile environment in the South Caucasus. Moscow's failure to mediate effectively between Armenian and Azerbaijani factions is scrutinized, highlighting key events, such as mass protests, ethnic violence, and the growing mistrust toward the Kremlin's policies, By contextualizing Soviet decisions within the framework of its declining authority, this study reveals the critical role that unresolved ethnic conflicts played in undermining Soviet cohesion and accelerating the Union's collapse